



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السئول

المؤلف

ابن لقمان

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

الظاهر مثل تعريفه بما به يقع المشابهة واللامشابهة ثم
تعريف المشابهة ما لانفاق في الكيفية فالمشابهة مترتبة على الكيفية
لمرتبة واحدة او كان **مراتب** اكثر من واحدة وسمى البدو والخفي مثل تعريف
الاثنين اوله بعد **بمنقسم** بتساوي تعريف المساويين بالشيئين الغير
المتفاضلين ثم تعريف الشيين بالاثنتين فالمساويان سوقفان على الاء
سكن برتس احدهما لوقف المساويين على الشيين والباينه لوقف الشيين
على الاميين **ومنها الاجتران عن استعمال اللفاظ الغريبة** التي لا تعرف
بالنظر الى المخاطب اي الذي التعريف له باركون غير ما نوسه الاستعمال
عنده كما عرفت في تعريف النار بالمخفف المطلوب من لا يعرف الحقة فهذا
يبان للخبوذ وافتقارها **واما** مرجح المعينات بها فقد ستنه
على السلام بقوله **ومرجح بعض الخبوذ والتعجيب** وهو الموصلة الى الصور
الشرعية اي المصوب بها تعريف الحكم الشرعية لا العقلية وهي التي يعصب بها
تعريف الماهيات والمراد من الخبوذ **بالمعجبة** الطبيعية لا المطعجة ولا العارضة بلها
كالحج اذا قلنا ذلك فمرجح بعضها **على بعض** منها اذا عارضت بان
افضل احد الحدين عنهما لعضية الاخر كما في الحج ما هو الاول **كون الفاظ**

اي اللفاظ الصعبة

اي الفاظ احد الحدين من **اصح** من الفاظ الحد الاخر ما يكون الفاظ احدهما
ناصه على الغرض المطلوب داله عليه بالمطابقة او المعنى والفاظ الاخر
غيره شكه بان يكون في الحوز او استعانة او اشتراك او غرابه او اضطراب
او بدالة على الغرض بالالتزام فاللفظ اصح ارجح من الاخر لكونه اوفى الى الفهم
واعبد من الحلل والاضطراب مثال ذلك ما نقل في الجناية حد وث صفة
شرعية في الانسان عند خروج المني او عند سببه منع من القراءه لا الصوم
مع قول الاخر للجناية خروج المني على وجه الشهوة فان الاول ارجح من الثاني
لا في الثاني يجوز اذ سبق الى الفهم منه ان خروج المني الجناية وانما الجنب
صاحب المني والاول **يبذل** على ذلك بالصحة كما ترى ووجه المعارضة
فيها ان الاول يعنى ان الجناية غير خروج المني كما او صفة بقوله حد وث
عند خروج المني والساني يعنى ان الجناية هي نفس خروج المني والساعلم **الثاني**
قوله **او المعرف فيه اعرف** اي مرجح احد الحدين من المعارضين
مكون المعرف فيه اعرف واشهر من المعرف الاخر فيكون الى التعريف اقرب
كما اذا كان المعرف في احدهما حسيا وفي الاخر عقليا او شرعيا فالحيثه اولى من غيره
او كان في احدهما عقليا وفي الاخر عروفا او شرعيا فان العرف اولى من غيره او كان في الحد

المعروف الطوبى بان يضمن لغيره فانه محذور
كقول السنين بانها لا يجوز حياها فانها
قوله او غرابه كعنوان الخبي بالبدون

عباره الرافق اذ سبق اليه الى الوجود ان يكون
المني حيا او بانها لا يجوز حياها فانها
صحة او الى الوجود
صحة للمعجبة

السبب والمجدي والاكبر
كقول بعضهم في الورد
نحو الذين ذموا لدمه
في قوله الاخر في قوله
قال الامم في الامم او
في قوله الاخر في قوله

عربيا او شريفا فار الغري او الى مثاله ^{بياض}

الثالث قوله **ولعمومه** اي سجع احد الحدين المتعارضين

بكونه بد لوله انم من بد لول الاخر بان يكون باعتبار جنسه مسنا ولا الحد
احرفانه روح بذلك لفا بديه اذ الام بذوا ذلك وغيره فتكثر جزئتا
الحد وفيه مثاله ما قال في الخمر هو ما استكرع قول الخمر هي التي من العيب اذا
استكر فان الحدين متعارضان والاول ارجح لساوله غير الخمر من سائر المشروبات
ووجه العارض ان الاول يصح كل مشكر سمي خمر بخلاف الثاني واستدل بـ

والرابع قوله **وواقفة النقل السبع او اللغوي** اي سجع

احد الحدين المتعارضين موافقة النقل السبعي او النقل
اللغوي ويقرب لوضعهما على ما لو وافقهما بعد الخلل عن الموافقة لهما ولو كان
اعل على الظن كما مر في الخمر فان الاول موافق للنقل السبعي كل مشكر حرام وللغوي
ايضا لان معناه عند اهل اللغة ما خامر العقل وهو معنى الاسكار والثاني

لاوافق ايها **والخامس** قوله **ويعمل أهل المدينة او عمل الخلفاء**

الاربعه الذين هم على كونه وجه في الحجة والوجه وعمر وعثمان او **ويعمل العلماء** اي
يعتبرهم

بعضهم بغيره اذا عمل باحد الحدين المتعارضين اصله من النبي صلى الله عليه واله وسلم

وهو ان العارض يصلح معنى فلهذا الاخض
لسائر الحدين بخلاف الثاني فان الخلفاء
والمستعملين اوله

لقول الشارح

قال في حواشي المصنف انما يصح الترجيح
لواحد على غيره عند سجع الاحكام
في مخالفة اوجه وامام رسول
ان قوله في قوله يعطى
الاحكام ولا يصح
لانك تقطعه الاجتهاد
فهو اولى بالذي كرهنا

والخلفاء الاربعة والعلماء اعظم المشهورين بالاختيار والعبد له دور الاخر
فانه روح منهما ما عليه اي هو لا على ما له عمل به اذ هو اقرب الى الامم نقيبا وان عليه
على الظن كما اذا اصل عن اي هو لا انه يقول في الخمر هو ما استكرع وعمل لمصنائه وعن غيرهم

لا يحتاج الى المورد للبعد
بالعمل كالحج مثلا

هي التي من العيب اذ استكر **والسادس** قوله **وسفر بحكم الخطر**

او حكم النية يعني اذا كان احد الحدين المتعارضين معر بحكم الخطر والاخر تصرفا
حكمه الاباحه كان ما معر بحكم الخطر ارجح او كان احدهما معر بحكم النية والاخر
معر بحكم الاثبات اي يلزم من العمل باحدهما معر بحكم النية ومن العمل بالآخر
معر بحكم الاثبات فان ما معر بحكم النية ارجح مثال الاول ما مر في الخمر

فان قولنا هو ما استكر معر بحكم الخطر في كل مشكر بخلاف الاخر ومثال الثاني

ما عا في الحديث هو اعضاء الطهارة الشرعية يخرج شي من السبلين او
كالمسار كالمسار وكالمسار
حروجه مع قول الاخر انه اعضاء الطهارة يخرج شي من السبلين او
او لسببه الاكثري ان القمقه في صلح البالغ فان الاول معر بحكم النية

حروجه مع قول الاخر انه اعضاء الطهارة يخرج شي من السبلين او

او لسببه الاكثري ان القمقه في صلح البالغ فان الاول معر بحكم النية

الاصلا في الرغاف والقي والنفهقه اعني انها غير ناقضة بخلاف الثاني

فيكون الاول ارجح ووجه العارض بينهما واضح **السابع** قوله **وبدء الحد**

والعقوبة من العمل بالآخر اثباته فان ما يلزم من العمل باحد الحدين المتعارضين ذم الحد
والعقوبة من العمل بالآخر اثباته فان ما يلزم من العمل باحد الحدين المتعارضين ذم الحد

سطر ما الفرق بين هذا وبين ما سبق في الاحكام
فانه روح الامارات على النية

